



الجمعية العمومية - الدورة التاسعة والثلاثون

اللجنة القانونية

البند رقم ٤٧ من جدول الأعمال: المسائل الأخرى المعروضة على نظر اللجنة القانونية

الجزاء الخاصة بالركاب المشاغبين

(ورقة مقدّمة من غواتيمالا، مع دعم من الدول الأعضاء في لجنة أمريكا اللاتينية للطيران المدني

(LACAC)^٢)

الموجز التنفيذي	
إن الركاب الذين يتصرفون بطريقة غير منضبطة أو مشاغبة أو مُخرّبة يؤثرون على الخدمات الجوية جزاء أفعالهم الضارة المتعلقة بالسلوك العاصي على متن الطائرات. وهم يشكلون خطراً على السلامة على متن الطائرات وعرقلة العمليات الجوية، وتترتب عن تصرفاتهم تكاليف باهظة بالنسبة لشركات الطيران ولمشغلي المطارات. وقررت كولومبيا، من أجل ردع هذه التصرفات، تعزيز إطار جزاءاتها وفرض جزاءات إدارية على الركاب المشاغبين، مما أسفر عن المساعدة في حماية السلامة التشغيلية وسلامة المطارات وتنمية النقل الجوي المستدام.	الإجراء: يُرجى من الجمعية العمومية النظر في هذه الخبرات في الأعمال المُتخذة لتحديث الكتاب الدوري ٢٨٨.
استراتيجيات دعم التنفيذ - دعم البرامج - الخدمات القانونية العلاقات الخارجية	الأهداف الاستراتيجية:
لا ينطبق.	الآثار المالية:
الوثيقة Doc 10022 - "القرارات السارية المفعول الصادرة عن الجمعية العمومية (في ٤/١٠/٢٠١٣)" الوثيقة (Doc 10034) - "بروتوكول لتعديل الاتفاقية المتعلقة بالجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات"، الموقعة في مونتريال في ٤ أبريل ٢٠١٤." الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي بشأن قانون الجوّ للنظر في تعديل "الاتفاقية بشأن الجرائم وبعض الأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات" (طوكيو، ١٩٦٣) والذي انعقد تحت رعاية منظمة الطيران المدني الدولي في مونتريال من ٢٦/٣/٢٠١٤ إلى ٤/٤/٢٠١٤. الكتاب الدوري رقم ٢٨٨ - "المواد الإرشادية بشأن الجوانب القانونية لمشكلة الركاب غير المنضبطين والمشاغبين"	المراجع:

^١ النسخة الإسبانية قدمتها لجنة أمريكا اللاتينية للطيران المدني.

^٢ الأرجنتين وأروبا وبيليز ودولة بوليفيا متعددة القوميات والبرازيل وشيلي وكولومبيا وكوستاريكا وكوبا وإكوادور والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس وجامايكا والمكسيك ونيكارغوا وبنما وباراغواي وبيرو والجمهورية الدومينيكية وأوروغواي وجمهورية فنزويلا البوليفارية).

١- المقدمة

١-١ دعت منظمة الطيران المدني الدولي إلى عقد المؤتمر الدولي بشأن قانون الجو، والذي انعقد في مونتريال في الفترة من ٢٦ مارس إلى ٤ إبريل ٢٠١٤، وذلك للنظر في تعديل "الاتفاقية بشأن الجرائم وبعض الأفعال الأخرى التي تُرتكب على متن الطائرات" (طوكيو، ١٩٦٣). ووضع المؤتمر بروتوكول لتعديل "الاتفاقية بشأن الجرائم وبعض الأفعال الأخرى التي تُرتكب على متن الطائرات" (البروتوكول). وتتص المادة الخامسة عشر من البروتوكول على أن البروتوكول ذاته هو وثيقة مُكمّلة للاتفاقية وأنه بالنسبة لكل دولة طرف في البروتوكول فإن الاتفاقية والبروتوكول ينصان على "تقرأ وتُفسر الاتفاقية وهذا البروتوكول معاً كوثيقة واحدة تُعرف باسم "اتفاقية طوكيو" بصيغتها المُعدلة بموجب بروتوكول مونتريال لعام ٢٠١٤".

٢-١ وقرر المؤتمر عدم إدراج قائمة بالجرائم والأفعال الأخرى في البروتوكول، غير أنه أوصى بتحديث كتاب الايكاو الدوري رقم ٢٨٨، المواد الإرشادية بشأن الجوانب القانونية لمشكلة الركاب المشاغبين/المخربين.

٣-١ ورغم أن القانون الدولي قد أحرز تقدماً كبيراً في هذا المضمار، يتعيّن سن تشريعات ولوائح وطنية من أجل تناول الجرائم البسيطة والأفعال الأخرى التي يرتكبها الركاب المشاغبون أو المخربون على متن الطائرات المدنية تتاولاً فعّالاً.

٢- التطورات التي طرأت في هذا المجال

١-٢ وإذ لاحظت كولومبيا زيادة عدد وخطورة الوقائع التي تم إبلاغ الايكاو عنها والتي تتضمن ركاباً مشاغبين أو خطرين أو غير منضبطين على متن الطائرات المدنية، وبالنظر إلى الآثار المترتبة عن هذه الوقائع بالنسبة لسلامة الطائرات والركاب والأطقم على متن الطائرات، فقد رأيت ضرورة اعتماد أحكام مواجهة لمنع السلوك المشاغب أو الخطر أو الغير منضبط. ونتيجة لذلك، فقد أدرجت تصنيف أو إدراج هذا السلوك في إطارها التشريعي وربطته بإطارها الخاص بالجزاءات، مما نص على جزاءات إدارية بالنسبة للركاب المشاغبين.

٢-٢ وخلال السنوات الخمس الماضية، شهد نقل الركاب الجوي الكولومبي زيادة كبيرة في قبول أشخاص على متن الطائرات من ذوي المستويات المختلفة من التعليم ومستويات مختلفة من السيطرة. ويرجع ذلك إلى العروض والترويجات المتنوعة التي تُقدمها شركات الطيران وإلى ظهور شركات طيران منخفضة التكلفة في السوق. ومع ذلك، فقد حدثت وقائع في السنوات الأخيرة أدت إلى إحداث تحوّل في أمن الطيران، وذلك بسبب نمو النقل الجوي.

٣-٢ وحدث مؤخراً أن مجموعة تتكون من ٣٦ راكباً مسافرين على شركة طيران منخفضة التكلفة اندفعوا بعنف من خلال أحد الأبواب باتجاه صالة نائية بمبنى الركاب، مما أتاح لهم الوصول إلى ساحة وقوف الطائرات. ولقد تصرّف الركاب على هذا النحو رداً على إلغاء رحلتهم الجوية والافتقار إلى المعلومات من شركة الطيران.

٤-٢ وشرعت هيئة الطيران، بُغية ردع مثل هذا التصرف، في إجراء تحقيق إداري بالنسبة للركاب المشاركين في الحادثة، مما أسفر في نهاية المطاف عن فرض غرامات قدرها ١٤ تريليون بيزو (بما يعادل نحو ٤٥٠٠ دولار أمريكي لكل راكب). وينص هذا الحكم على الطعن القانوني من أجل أن يتحول إلى حكم نهائي.

٣- الخلاصة

١-٣ ونظراً للاعتبارات السابق ذكرها، فقد تم حتّ جميع الدول المتعاقدة على سنّ قوانين ولوائح وطنية، في أقرب وقت ممكن، من أجل التعامل الفعال مع مشكلة الركاب المشاغبيين أو غير المنضبطين، وإدراجها قدر الإمكان في إجراءات إدارية عملية متسقة مع السلطة القانونية لهيئات الطيران المدني كتكملة للتدابير التي تُطبّقها الهيئات القضائية الأخرى.

٢-٣ ويجب تشجيع التنسيق ضمن مختلف الأطراف المعنية، مثل هيئات الطيران المدني ومشغلي المطارات وهيئات الشرطة والهيئات القضائية، وذلك من أجل دعم القضايا بأدلة كافية وهامة ووقائية.

٣-٣ ولقد طُرحت الخبرة الكولومبية في هذا المجال بروح من التعاون المتبادل فيما بين الدول من أجل ردع التصرف غير المنضبط واستعادة الأمن والانضباط على متن الطائرات.

٤-٣ ويُرجى من الجمعية العمومية النظر في الخبرات المذكورة في مجال الأعمال المُتخذة لتحديث الكتاب الدوري رقم ٢٨٨.

- انتهى -